



من الأرض

من السهل إلى الجرود أفواج تحمي حدودنا

جان دارك أبيه ياغيه

حماية الحدود وضبطها هي في طبيعة مسؤوليات أي جيش في العالم، وهي أيضًا في طبيعة المسائل التي تطرح إشكاليات مهمة ترتبط بعوامل مختلفة، منها ما يعود إلى قدرات الجيوش البشرية واللوجستية، ومنها ما يعود إلى طبيعة الأرض وجغرافيتها والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي... وبناء عليه فإن مهمة حماية الحدود وضبطها بشكل كامل تبقى مسألة معقدة، حتى في أعظم دول العالم... هذا ما يجب أن نتذكره دائمًا كلما طرحت مسألة الحدود اللبنانية - السورية، ومع الأسف هذا ما يتجاهله كثيرون، في حين يبذل الجيش جهودًا جبارة للقيام بواجبه على أفضل وجه، متجاوزًا صعوبات لا تُحصى ولا تُعد.



فمن تداخل الأراضي بين البلدين إلى تداخل الصلات والروابط، ومن وعورة المرتفعات واستحالة رصد ومراقبة جميع المسالك والمعابر التي تنبت بين ليلة وضحاها، إلى قسوة العوامل المناخية، ومن الفقر والحرمان، إلى عقود من الإهمال وانعدام التنمية، وسوى ذلك الكثير الكثير مما يعرفه العارفون...

من السهل إلى أعلى الجرد

منذ مطلع الاستقلال إلى مطلع الألفية الثالثة، لم تشهد الحدود بين لبنان وسوريا والممتدة على نحو 340 كلم انتشاراً كاملاً للجيش اللبناني. وقد بدأ هذا الانتشار مع اتخاذ مجلس الوزراء في 2008/12/20، قراراً يتعلّق بمراقبة الحدود الشرقية وضبطها. والقوة التي انتشرت على طول هذه الحدود نمت باضطراد وباتت تُمسك الحدود الشمالية من العريضة إلى وادي خالد، والشرقية من الهرمل إلى جبل الشيخ، وذلك بعد أن تحولت تدريباً، إلى أفواج الحدود البرية الأربعة:

أُنشئ أول هذه الأفواج في 2009/5/1، تتمركز قيادته حالياً في شدر - عكار، وهو ينتشر على امتداد الحدود الشمالية، وتشمل مسؤولياته الحدود اللبنانية السورية الشمالية وجزءاً من الحدود الشرقية بطول 110 كلم، تتميز هذه الحدود بسهولة تجاوزها بسبب قلة الحواجز الطبيعية،

ولئن كانت مسألة تدقّق النازحين السوريين بتداعياتها وتعقيداتها من أبرز الأخطار التي تهدد لبنان، فإنّ الكل يعلم أنّ معالجة هذه المسألة ومكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب، لا تتمّ فقط من خلال تنفيذ الجيش لمهامه، بل تتطلب تضامراً جهود جميع المعنيين.

ما يعيننا هنا هو ما يقوم به عسكريونا الذين يتفانون في أداء واجبهم، هذا الواجب الذي يكلفهم أحياناً دماءً غالية وليس فقط عرقاً وجهداً وسهراً. فمن السهل شمالاً إلى الجرد شرقاً ينتشر عسكريو أفواج الحدود البرية الأربعة، مقدمين أنموذجاً في الصلابة والتضحية من الصعب أن يدرك أبعاده سوى من اختبر طبيعة الحدود وعرف تعقيدات الواقع على جانبيها.



تطبيق the **APP**

BOB

نزل
التطبيق
و حطنا
بجيبتك

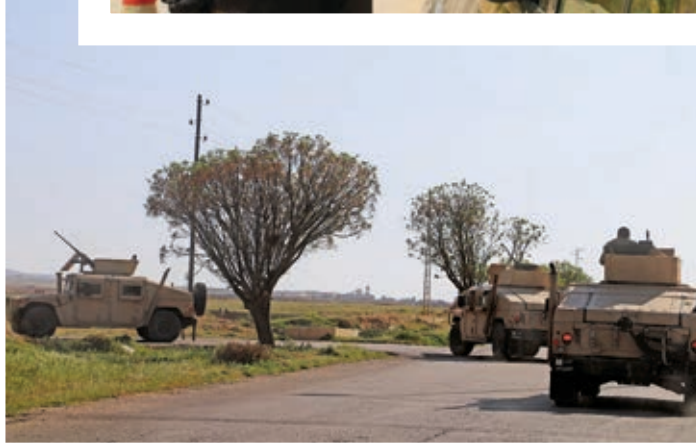
0% عمولة على الخدمات المالية

تحويل داخلي وخارجي | امسح وادفع
قسائم إلكترونية | دفع فواتير وأكثر



Download on the
App Store

GET IT ON
Google Play



”من السهل شمالاً إلى الجرود شرقاً ينتشر عسكريو أفواج الحدود البرية الأربعة، مقدمين أنموذجاً في الصلابة والتضحية من الصعب أن يُدرك أبعاده سوى من اختبار طبيعة الحدود وعرف تعقيدات الواقع على جانبيها.“

آخر هذه الأفواج هو الرابع الذي أنشئ في 2016/3/1، وتمركزت قيادته في ثكنة محمد مكي - بعلبك. وهو ينتشر في السلسلة الشرقية من ظهر الهوة شمالاً (جرد عرسال) إلى جرد بلدة معربون جنوباً بطول حوالي 85 كلم من الحدود اللبنانية - السورية. وتُعتبر أراضيه بمجملها جبلية وعرة، تضاريسها صعبة تتخللها وديان تمتد من الأراضي السورية وصولاً إلى الأراضي اللبنانية، وتتراوح الارتفاعات عن سطح البحر في هذا القطاع ما بين 1500 متر (مركز النبي سباط) و2400 متر (مركز عش النسر).

مهمة هذه الأفواج محددة بمراقبة الحدود البرية للحوّل دون أعمال التهريب بمختلف أشكاله ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وضبط المخالفات وتوقيف الفاعلين، وذلك من خلال إقامة مراكز مراقبة ونقاط تفتيش ثابتة وظرفية، بالإضافة إلى تسيير الدوريات.

غير أن تنفيذ هذه المهمات دونه عقبات وصعوبات قد تختلف إلى حد ما بين فوج وآخر، لكنها تتمحور في معظمها حول المعطيات الجغرافية والديموغرافية المعقّدة نظراً إلى تداخل الأراضي على جانبي الحدود، وطبيعة الأرض الوعرة والتضاريس التي تعيق المراقبة عند بعض النقاط، ما يسمح باستحداث ممرات جديدة تُستعمل في عمليات التهريب. يُضاف إلى ذلك افتقار المناطق الحدودية إلى

بالإضافة إلى الكثافة السكانية العالية، وتداخل الأراضي خصوصاً في منطقة وادي خالد، فضلاً عن قرب المنازل من الحدود.

وأنشئ الثاني في 2009/9/1، تتمركز قيادته في بلدة رأس بعلبك في البقاع. وينتشر على طول الحدود الشرقية والشمالية الشرقية (حوالي 85 كلم من نقطة ظهر الهوة في عرسال حتى نقطة البستان في بلدة القصر). تتميز الحدود في هذا القطاع بأنها جبلية من الشرق وسهلية من الشمال الأمر الذي تنشأ عنه فوارق كبيرة في الارتفاع، فأعلى نقطة هي حلينة القبو (2462 م) وأدنى نقطة هي حوش السيد علي (545 م).

أما الفوج الثالث فأنشئ في 2014/9/1، تتمركز قيادته في ثكنة الياس أبو سليمان - أبلح في البقاع، وتشمل بقعة انتشاره الحدود اللبنانية - السورية من عنجر شمالاً إلى جرود عيحا جنوباً على مسافة 75 كلم. ويتميز هذا القطاع بخصوصية تعود إلى عدة أسباب من بينها التداخل بين الأراضي اللبنانية والسورية، ووجود معبر المصنع ضمن نطاقه، وطبيعة أرضه الجبلية الوعرة والطقس القاسي، شمس لاهبة وصقيع لا يُحتمل.



فخر الصناعة اللبنانية
منذ عام ١٩٥٢



S.M.L.C
PEPSI BOTTLER SINCE 1952



مقومات أساسية في البنى التحتية والخدمات، وكثافة أعداد الأشخاص الذين يحاولون الدخول خلسة إلى الأراضي اللبنانية وهم لا يحملون أوراقًا ثبوتية.

يُجمع على هذه النقاط قادة الأفراف الأربعة، ويتحدثون في المقابل عن جهود استثنائية يبذلها العسكريون لتجاوز العقبات، وعن العمل المستمر على خطين متوازيين: بناء مزيد من القدرات تدريباً وتجهيزاً، وبناء مزيد من الثقة مع المواطنين عبر تحسس أوضاعهم وحاجاتهم والقيام بمشاريع تُسهل حياتهم.

من خلال العمل الدؤوب والتدريب المتواصل والتعاون مع وحدات الجيش المنتشرة وفروع مخابرات المناطق والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى، تمكّنت هذه الأفراف من تذليل بعض العقبات، والتوصل إلى نسبة عالية من النجاح، على الرغم من اتساع القطاع وعدم القدرة على تغطيته بشكل كامل بواسطة أجهزة المراقبة. كما تشهد هذه النسبة أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً بفضل تقنيات الرصد ووسائل المراقبة المتطورة.

التنسيق مع الأجهزة الأمنية

لا يمكن للمهمات، وخصوصاً الأمنية منها، أن تنجح من دون التواصل والتنسيق بين الأجهزة المعنية على صعيد تبادل المعلومات واستثمارها من جهة، ومكافحة التهريب على أنواعه وملاحقة المطلوبين وتوقيف المخالفين وتسليمهم من جهة أخرى. ويشكّل التواصل المستمر مع المراكز الأمنية المنتشرة على المعابر الشرعية (الأمن العام والجمارك والأمن الداخلي)، عامل قوة لضبط الحدود في ما يتعلق بمكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية. يشكل هذا التعاون أحد أهم الركائز لضبط أمن الحدود، ومعالجة الصعوبات.

”مهمة هذه الأفراف محددة بمراقبة الحدود البرية للحؤول دون أعمال التهريب بمختلف أشكاله ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وضبط المخالفات وتوقيف الفاعلين، وذلك من خلال إقامة مراكز مراقبة ونقاط تفتيش ثابتة وظرفية، بالإضافة إلى تسيير الدوريات.“



The Leading Business School in Lebanon and the Middle East



Tuition fees reduction for Lebanese Army personnel

ESA Business School is dedicated to training managers and executives in Lebanon and the Middle-East.

Managed by the Paris Ile-de-France Regional Chamber of Commerce and Industry and co-chaired by the French Ambassador to Lebanon and the Governor of the Banque du Liban, ESA Business School offers 11 academic programs from Bachelor's degrees to Doctorates and welcomes 550 students per year trained by more than 200 professors and international experts.

Building on its achievements over the past 25 years, ESA Business School has established itself as a distinct brand with a reputation that meets the excellence of its partnerships with the most prominent European Schools.

ESA Business School has a network of more than 4500 graduates around the world, truly committed to their school.

In addition to its primary mission as a Grande Ecole and building on the strong values it stands for, ESA Business School is fully committed to the future of Lebanon, facilitating an innovative ecosystem with a real societal impact.

Within the framework of an agreement signed with the Lebanese Army, ESA grants exceptional reductions in tuition fees on several of its programs, addressed to military personnel and close family members.

Military personnel serving in the Lebanese army, retired staff, their spouses and children benefit from a **reduction of 25% of the tuition fee** for a Bachelor's or Master's degree, and **20%** for an MBA, Executive MBA or Doctorate in Business Administration.

For more information about the academic programs, please contact us:
E esa@esa.edu.lb
T + 961 3 394 584, phone call or WhatsApp

A business school run by



LEAD THE WAY



الإمدادات والتنقلات

قد يبدو تأمين المساندة اللوجستية المستدامة (المحروقات، والتغذية والمياه) نوعاً من تحصيل الحاصل، غير أن الأمر لا يسير بسهولة نظراً لحجم القطاع وطبيعته الجغرافية القاسية، والمسافات التي تفصل بين المراكز المنتشرة. فحين نتحدث عن مراكز تقع على علو يُقارب الألفين وخمسمئة متر، لنا أن نتخيل صعوبة وصول الإمدادات خصوصاً في فصل الشتاء حين يفرض الثلج عزلته لأسابيع. وفي السياق نفسه تبرز صعوبة تنقل العسكريين بين أماكن سكنهم ومراكزهم. لكن ذلك كله لا يقف عائقاً أمام تمسك العسكريين بأداء واجهم الوطني والسهر على حدودهم، لا سيما وإن لكل مشكلة حل عندما توجد الإرادة. فقد عملت قيادة الجيش على شق عدة شبكات من الطرق في مناطق "لم تعرف الزفت سابقاً"، ما أدى إلى تسهيل تنقل العسكريين والمواطنين على السواء. وفيما تتولى حافلات النقل المشترك العسكرية تأمين وصول العسكريين إلى مراكزهم وإعادتهم إلى مناطق سكنهم، عمدت قيادات الأفواج إلى استدراك حاجاتها التموينية وتخزينها، فضلاً عن تجهيز المراكز بمختلف مستلزمات الحياة اليومية من مياه وكهرباء وسوى ذلك.

المساعدات والمخارج

شكّلت المساعدات التي قدمتها عدة دول مانحة عاملاً مهماً في دعم المهمات العملانية لأفواج الحدود البرية، ومن أبرز الجهات التي قدمت المساعدات: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، الدانمارك، هولندا، كندا، والإتحاد الأوروبي. وقد كان لهذه المساعدات دور محوري في تعزيز قدرات الأفواج وتحسين أدائها، أولاً عبر أنظمة المراقبة والاستشعار والرادارات التي جرى تركيزها على أبراج المراقبة التابعة للمراكز المتقدمة، وثانياً عبر التدريب المتواصل للعسكريين من مختلف الرتب على تشغيل أنظمة المراقبة وتنفيذ التدابير العملانية لضبط الحدود، على الرغم من حجم قطاع المسؤولية وكثرة المهمات التي تتطلب جهداً مضاعفاً ومزيماً من أجهزة المراقبة والعتاد لمسك الحدود بشكل كامل وتغطية النقاط غير المرئية في بعض الأماكن.

في خلاصة أساسية، تعمل أفواج الحدود البرية وسط الصعوبات المتأنية من طبيعة المهمة والمتطلبات اللوجستية والعوامل الجغرافية وسواها، عبر اعتماد استراتيجيات متعددة يعزز فعاليتها التزام العسكريين وتفانيهم في أداء واجهم على أكمل وجه.

مهام إضافية

لا تقتصر مهمات أفواج الحدود البرية على مهمتها الأساسية، فهي تضطلع أيضاً بمهام حفظ الأمن والتصدي للمجموعات الإرهابية، وملاحقة المطلوبين والمخالفين من خلال تسيير الدوريات وإقامة الكمائن، ونقاط المراقبة وحملات الدهم...

يُضاف إلى ذلك تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسة العسكرية من خلال مشاريع إنمائية تخدم المصلحة العامة. في هذا السياق يُذكر شق بعض الطرقات، وإنارة الساحات العامة والطرقات بواسطة أجهزة إنارة تعمل على الطاقة الشمسية بالتعاون مع مديرية التعاون العسكري - المدني في الجيش، كما تُذكر أعمال ومبادرات كثيرة يشعر من خلالها المواطنون أن الجيش هو إلى جانبهم دائماً. في المقابل، يهبّ المواطنون إلى الالتفاف حول الجيش مقدرين جهوده لمساعدتهم وتوفيره الأمان اللازم لوصولهم إلى أراضيهم في مناطق نائية ظلت لسنوات محظورة عليهم، كما يُقدرون تضحياته الكبيرة لحمايتهم وضمان أمنهم وسلامتهم.



التدريب وتطوير القدرات

لتمكين أفواج الحدود البرية من القيام بواجباتها ومهامها بما يتوافق مع توجيهات قيادة الجيش والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، أنشئت في رباق مدرسة تدريب أفواج الحدود البرية لإعداد الضباط والعناصر وتطوير قدراتهم في مجال ضبط وإدارة الحدود الشمالية والشرقية من خلال إكسابهم المعرفة والمهارات الفنية والتقنية المناسبة، كما تقوم المدرسة بتنفيذ تدريبات مشتركة مع باقي الأجهزة الأمنية العاملة على الحدود.

تركز برامج التدريب التكتيكية على رفع مستوى عناصر أفواج الحدود البرية من الناحية القتالية حيث يتابعون دورات تدريب تتضمن: الدوريات، الكمائن، حواجز تقيش، إغارات، أسلحة، رميات ...

أما برامج التدريب التقنية فتشمل إكساب العناصر المهارات اللازمة لاستخدام العتاد الخاص بأفواج الحدود البرية مثل المناظير وكاميرات المراقبة، ووسائل كشف التزوير ...

تتعاون المدرسة مع عدد من الشركاء المحليين والأجانب، إذ يحظى الجيش اللبناني بدعم استثنائي من بعض الدول، لكونه ضماناً للاستقرار، ومصدر الثقة التي تدفعها إلى المتابعة في مشاريع تعزز الأمن وبخاصة الحدودي.

وحين نتحدث عن الأمن الحدودي وإدارة الحدود الشمالية والشرقية للبنان، نتحدث تحديداً عن مشاريع الدعم الأوروبي للإدارة المتكاملة لهذه الحدود التي ينفذها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD بتمويل من عدة جهات، على رأسها المملكة الهولندية الحاضرة في لبنان منذ سنوات، وفي هذا المشروع تحديداً منذ العام 2015.

أنشئت مدرسة تدريب أفواج الحدود البرية في العام 2017، وعرفت تطوراً ملحوظاً من خلال دعم بريطاني وأميركي تمثل ببناء قرية تدريبية نموذجية تحاكي الواقع على الحدود، كما حازت في العام 2018 على شهادة ISO-21001/2018 لأنظمة إدارة المؤسسات التعليمية.



اعتمدت المدرسة منهجية تدريبية علمية شاملة ومتخصصة، تقوم على المزج بين النظري والعملي وإشراك المستفيد في رسم المعالم الأساسية لهذه المنهجية عبر سلسلة خطوات أبرزها:

- التدريب وفق الحاجات: يتم وضع الخطة التعليمية السنوية بعد سلسلة اجتماعات مع الجهات المستفيدة (أفواج الحدود البرية) للوقوف على حاجاتها بما يتوافق مع المهمات المكلفة بها.

- التدريب وفق المستوى: تقدم المدرسة تدريباً متخصصاً وفق عدة مستويات، انطلاقاً من تطوير المهارات الفردية وصولاً إلى تدريب وحدة بمستوى سرية.

- تطوير المناهج والبرامج: يتم تصميم مناهج وبرامج تدريبية تتناسب مع الأهداف المطلوبة، ويُعمل على تطويرها بشكلٍ دائم استناداً لاقتراحات المدربين والمتدربين، وبما يتوافق مع حاجات القطع المستفيدة وتوجيهات قيادة الجيش.

- اعتماد الواقعية والأسلوب التفاعلي: وذلك من خلال ربط التدريب بالواقع ومحاكاة الظروف الميدانية التي قد يواجهها العناصر المتدربون في حياتهم العملية، وخلق بيئة تعليمية تفاعلية تُسهم في تحقيق أفضل النتائج.